

Distr.: General
9 November 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٥٢، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بتعيين مامان س. سيديكو ممثلا خاصا للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤكد له دعمه الكامل. ويثني مجلس الأمن على سلفه مارتن كوبلر لتفانيه وإسهاماته الهامة خلال العامين الماضيين دعما لتنفيذ ولاية البعثة.

”ويلاحظ مجلس الأمن إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى السنوات الأربعة عشرة الماضية لكنه يظل يشعر بقلق عميق إزاء استمرار الأزمة الأمنية والإنسانية بسبب استمرار أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية الرامية إلى زعزعة الاستقرار. ويؤكد مجلس الأمن مرة أخرى على الأهمية القصوى للقضاء، مرة واحدة وإلى الأبد، على الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكذلك تحالف القوى الديمقراطية، وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري، وجيش الرب للمقاومة، ويكرر تأكيد أهمية بسط سلطة الدولة على الأراضي التي انسحبت منها الجماعات المسلحة وتوخي الفعالية في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

”ويعترف مجلس الأمن بأهمية العمليات المشتركة ويلاحظ بقلق أن العمليات الهجومية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع للبعثة بالتعاون مع كامل عناصرها لم تُستأنف بعد. ويدعو







مجلس الأمن إلى استئناف التعاون الكامل على الفور من أجل التوصل بصورة مشتركة إلى شل نشاط الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حسب ما يقتضيه قراره ٢٢١١.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه إزاء بطء وتيرة تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقّع في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٣، وإعلاني نيروبي المؤرخين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويدعو جميع الأطراف، بما في ذلك قيادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين، إلى أن تتعاون تعاونا كاملا بغية التعجيل بإعادة من تبقى من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين في أوغندا ورواندا إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم والمشاركة في آليات المتابعة لتنفيذ إعلاني نيروبي.

”وما زال يساور مجلس الأمن بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدين مجلس الأمن على وجه الخصوص الانتهاكات والتجاوزات التي تنطوي على هجمات تستهدف المدنيين على وجه التحديد، وتفشي أعمال العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة ممنهجة من جانب الجماعات المسلحة، والتشريد القسري لأعداد كبيرة من المدنيين، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعتقالات التعسفية. ويعترف مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ خطط العمل لمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك لوضع حد للعنف الجنسي من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تنفيذ تلك الخطط تنفيذا تاما، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ويحثّ مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة جهودها الرامية إلى محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، حسبما ينطبق، لا سيما تلك التي قد تبلغ حد الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الوطنيين كفالة النجاح في تنظيم الانتخابات في أوانها، ولا سيما الانتخابات

الرئاسية والتشريعية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وفقا للدستور، مع التقيد في الوقت نفسه بالميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة. ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه إزاء تزايد حدة التوترات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحث الحكومة وكذلك جميع الأطراف المعنية على تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة وسلمية وفي الوقت المناسب، بما يتفق مع الدستور الكونغولي، الأمر الذي سيُسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى البعيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المُعلَن بالمشاركة الكاملة في الحوار الاستراتيجي مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للقرار ٢٢١١ (٢٠١٥) ويرى أن ذلك من العلامات المشجعة، ويتطلع إلى استئناف المحادثات بسرعة. ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للبعثة، ويدعو جميع الأطراف إلى أن تتعاون بشكل كامل مع البعثة وأن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والموضوعي لولاية البعثة. وتحقيقا لهذه الغاية، يعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص الجديد للأمين العام، سيديكو“.